المملكـة المغربـيـة

كتابة الدولة المكلفة بالمـاء والبيئـة

المجلس الوطني للبيئة

تقـريـر عن أشغال الـدورة السابعة

الرباط، 8 فبراير 2011

الـفـهـرس

1. الجلسة الإفتتـاحية وسير الأشغال

- الجلسة العامة
- أشغال اللجن
- الجلسة الختامية

2. التوصيـات

3. المرفقات

- خطـاب السيد الوزيـر الأول
- برقية الولاء والإخلاص

4. لائحة المشاركين

عقد المجلس الوطني للبيئة دورتـه السابعة بالرباط يوم الثلاثاء 8 فبراير 2011، خصصت لموضوع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الذي أعدته الحكومة تنفيذا للتعليمات المولوية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الواردة في خطاب العرش لسنة 2009.

ويأتي تنظيم هذه الدورة كتتويج لمسلسل المشاورات الواسعة حول مشروع الميثاق الذي تم عبر اللقاءات الجهوية واستشارات موازية، بمشاركة القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والسلطات المحلية والجماعات المحلية والجمعيات المهنية والقطاع الخاص والأحزاب والنقابات وجمعيات المجتمع المدني ومؤسسات البحث العلمي، وكذا بمشاركة عموم المواطنين من خلال الموقع الإلكتروني المعد لهذا الغرض.

1. الجلسة الإفتتاحية وسير الأشغال

ترأس الجلسة الإفتتاحية لهذه الدورة السيد الوزير الأول، بحضور عدد كبير من أعضاء الحكومة، والبرلمانيون والكتاب العامون لبعض القطاعات الوزارية وعدة شخصيات مدنية وعسكرية.

كما شارك في أشغال هذه الدورة أعضاء المجلس وممثلو عدة قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية وممثلو الجماعات المحلية والقطاع الخاص والجمعيات المهنية والجمعيات غير الحكومية والجامعات والمعاهد العلمية بالإضافة إلى عدة فعاليات اقتصادية واجتماعية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، بالإضافة إلى ممثلي المجتمع المدني والإعلام.
وقد ساهمت هذه الفعاليات الحاضرة في إغناء الحوار وتبادل المقترحات والآراء بخصوص الإجراءات التي يجب اتخاذها لتحقيق أهداف الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

تميزت الجلسة الإفتتاحية بالكلمة التوجيهية للسيد الوزير الأول الذي أكد فيها على أهمية هذه الدورة التي سوف تقف على الخطوات التي تم قطعها لإعداد مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، تنفيذا للتوجهات الملكية السامية الواردة في خطابي العرش المجيد لسنتي 2009 و2010، والذي دعا جلالة الملك محمد السادس نصره الله، من خلالهما الحكومة إلى إعداد ميثاق وطني شامل للبيئة والتنمية المستدامة والعمل على بلورته في مشروع قانون- إطار، ليكون مرجعا للسياسات العمومية لبلادنا.

كما ذكر السيد الوزير الأول بما عرفه الشأن البيئي ببلادنا من تطور ملحوظ خلال العقد الأخير تجلى في اتخاذ مبادرات متعددة الجوانب تعزز العمل البيئي ببلادنا منها ما هو مؤسساتي وما هو قانوني مستعرضا بعضا من هذه الإستراتيجيات والبرامج والقوانين التي تم اعتمادها والهادفة إلى تحسين تدبير الشأن البيئي وتحقيق تنمية مستدامة .

وقد أكد السيد الوزير الأول عزم الحكومة المضي قدما للرفع من وثيرة إنجاز البرامج الوطنية للتأهيل البيئي باعتمادها مقاربة "بيئة القرب"، وذلك من خلال تفعيل مقتضيات الإتفاقيات الجهوية بين الحكومة وجميع جهات المملكة التي تم التوقيع عليها أمام أنظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس في أبريل من سنة 2009.

كما ذكر بضرورة أن تتوفر بلادنا على منظومة متكاملة وفاعلة للحفاظ المستدام على بيئتنا وفق مبادئ التنمية المستدامة. حيث أن المشاورات الواسعة التي تمت حول مشروع الميثاق الوطني للبيئة لم تكتف فقط بالتطرق إلى وجوب إنتاج هذه المنظومة بل عملت كذلك على إبراز عدة أفكار وإجراءات عملية ستساعد على تفعيل الميثاق.

وقد أشار السيد الوزير الأول في ختام كلمته، إلى الأهمية البالغة التي يحضى بها اجتماع هذا المجلس لكونه سيتناول بالنقاش والتحليل والإغناء كل ما جاء به هذا المشروع، ليكون حاميا لبيئتنا وضامنا لحقوق الأجيال القادمة في الصحة والعيش في بيئة سليمة.

ومباشرة بعد كلمة السيد الوزير الأول، تتبع الحاضرون فيلم وثائقي قصير يبرز أهم المراحل التي تم قطعها لإعداد **"مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة".**

الجلسة العامة :

خصصت هذه الجلسة لتقديم ثلاثة عروض وهي :

- مشروع **الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة** من طرف السيد محمد نبو، مدير الدراسات والتخطيط والتوقعات المستقبلية بقطاع البيئة، الذي استعرض مراحل مسلسل إعداد "مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة" مذكرا بنتائج المشاورات التي تمت حول الأرضية الأولى لهذا المشروع ومبرزا كيف أخذت هذه النتائج بعين الاعتبار في إغناء هذه الأرضية وإعداد الصيغة المعدلة لمشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة".

- **مسلسل تفعيل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة** من طرف السيدة لطيفة لكفيفي، رئيسة قسم المرصد الوطني للبيئة بقطاع البيئة، التي أبرزت من خلاله المحاور الأساسية والخطوط العريضة المتعلقة بتفعيل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة من خلال تفعيل مخطط الحماية المستدامة للبيئة الذي سيمر عبر تحقيق ثلاث مراحل تدريجية وهي: التأهيل البيئي والإستراتيجية الوطنية للبيئية وكذا الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. حيث سيتم جدولة هذا المخطط على النحو التالي: مواصلة انجازات إستراتيجية التأهيل البيئي إلى غاية 2015، حيث سيتم إدماجها في الإستراتيجية الوطنية للبيئية التي سيتم إعدادها وتفعيلها إبتداءا من سنة 2011 مع تقييمها سنة 2020 كما سيتم كذلك إعداد وتفعيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2030.

- **الإطار القانوني لحماية البيئة والتنمية المستدامة: المستجدات والآفاق** من طرف السيد إبراهيم الزياني، مدير التقنين والمراقبة بقطاع البيئة، الذي أبرز المجهودات التي بذلت في تطوير الترسانة القانونية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة وكذا المستجدات والآفاق المستقبلية ذات الصلة بهذا المجال.

أشغـال اللجـن :

تابع المجلس أشغاله بعد جلسة العروض من خلال لجنتين، لمناقشة مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة. حيت ترأس اللجنة الأولى السيد محمد الطنجي عن الأمانة العامة للحكومة ساعده السيد عبد الله رطال عن كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة كمقرر.
أما اللجنة الثانية، فقد ترأسها السيد العربي السباعي عن قطاع الصيد البحري ساعدته السيدة لطيفة لكفيفي عن كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة كمقررة.

وقد تميزت أشغال هذه اللجن بمناقشات مستفيضة شارك فيها كل المتدخلين تركزت على السبل الكفيلة لتفعيل مشروع الميثاق تنفيذا للتعليمات المولوية السامية وانسجاما مع نتائج المشاورات الواسعة الذي عرفها مسلسل إعداد هذا المشروع. كما كانت مناسبة لاقتراح منهجيات عملية لأجرأة الميثاق سواء على المستوى القانوني والمؤسساتي أو من خلال المخططات والبرامج الهادفة إلى حماية الأوساط البيئية وإدماج المقاربة البيئية في مختلف البرامج القطاعية.
وقد أفضت إلى بلورة مجموعة من التوصيات الهامة تم عرضها خلال الجلسة الختامية انصبت حول كيفية أجرأة الميثاق وتفعيله على أرض الواقع سواء فيما يتعلق بتدعيم الحكامة الجيدة من تدبير الشأن البيئي، أو بحماية وتثمين الأوساط البيئية أو تعزيز وتعميم التوعية والتكوين وتعزيز القدرات في هذا المجال.

الجلسة الختامية :

تم خلال هذه الجلسة قراءة واعتماد التوصيات المنبثقة عن هذه الدورة، و تلاوة نص برقية الولاء والإخلاص المرفوعة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بهذه المناسبة.